

عان : الثلاثاء ٢ رجب سنة ١٣٨٥ ه . الموافـــق ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٨٣

الفهرس

صفحة		
1797	قانون مؤسسة الاسكان المؤقت	قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥
1444	قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات الموقت	قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥
14.4	قانون تنظيم شؤون مياه الشرب لمحافظة القدس المؤقت	قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٥
17/17	قانون الامن العام المعدل الموقت	قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥
1417	قانون مؤقت معدل لقانون تسوية ديون المزارعين	قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٦٥
1414	نظام رسوم المسكرات المعدل	نظام رقم (۱۰۷)لسنة١٩٦٥

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

نحق الحسبة للفاعل المراجلة للفالانبرالي الم

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٣

نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون الموقت الآتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥

قانون مؤسسة الاسكان الموقت

المادة ١ — يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مؤسسة الاسكان لسنة ١٩٦٥) ويعمل به مـــن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ التعاريف

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة علىخلافذلك : من دوائر ها والسلطات التابعة لها .

تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاسكان المؤلفة بموجب هذا القانون .

تعني كلمة (الوزير) وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية او الوزير اللـي يقرر مجلس الوزراء ربــط

تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة مؤسسة الاسكان المؤلفة بموجب هذا القانون .

تعني كلمة (المدير العام) مدير مؤسسة الاسكان .

تعني كلمة (المستفيد) كل فرد او هيئة معنوية تنتفع من غايـــات واهداف هذا القانون او اية انظمـــه

تعني كلمة (كلفةالمسكن) كلفة بناء الدارو ثمن الارضو تكاليف انشاء جميع المرافق العامة مضافا اليهاالفائدة المقررة.

ب تعتبر المؤسسة شخصا معنويا ذا استقلال مالي واداري تنمتع بكافة الحقـــوق وتتصرف بالشكل اللَّي تراه مناسبا في نطاق القانون .

ج ــ يحق للمؤسسة ان تنيب عنها موظفي النيابة العامة او اي من موظفيها او اي محــــام آخر في الاجراءات القانونية التي لها او عليها .

المادة ؛ – الغايات – غايات المؤسسة واهدافها

حل ازمة السكن في المملكة بالطرق التالية : _

١ – تقوم المؤسسة باستملاك الاراضي ووضع تصاميم المساكن وتقوم بنفسها او عن طريقالغير اما بالتعاقد المباشر او عن طريق العطاءات باجراء الدراسات وانشاء المساكن وفق البرامج الموضوعة لها بشكل جماعي وتأجيرها او تمليكها للموظفين وذوىالدخل المحدود بعداستيفاء

٢ – صرف القروض لبناء المساكن للهيئات المعنوية والجمعيات التعاونيـــة للاسكان وللافراد والتأكد من ملائمة هذه المساكن من ناحية التكاليف ومطابقتها للتصاميم الموضوعة من قبل المؤسسة ولها الحق في الاشراف على سير العمل وتوقيفه اذا ما وجدت اية مخالفة للاسس التي اعطى من اجله القرض .

٣ – تقديم التواصي اللازمة للحكومة حول سياسة الاسكان العامة وعلاقتها بالتنظيم بالتعاون مـــــع دائرة تنظيم المدن في وزارة الداخلية الشؤون البلدية والقروية وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة بهذا الموضوع .

المادة ٥ ـ تشكيلات المؤسسة

يتألف مجلس ادارة المؤسسة من : ــ

ا الاعضاء الحكوميين : ــ

۱ – الوزير

ناثبا للرئيس

رئىسا

٢ ــ المدير العام

٣ _ ممثـــل عن دائرة الانشاء التعــــاوني _ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

٤ – ممثل عنوزارة الداخلية الشؤون البلدية والقروية.

مثل عن مجلس الاعمار .

٣ – ممثل عن البنك المركزي.

يتم تعيين الاعضاء الحكوميين بقرار من مجلس الوزراء بناء تنسيب الجهة المحتصة على انْ يكون الاعضاء من ذوى المؤهلات العلمية والاختصاص وفي حالة غياب اي عضو عن جلسات المحلس لاي سبب يحق للجهة المحتصة انتداب موظف اخر لينوب عنه في حضور الجلسات مدة تغيبه .

ب – الاعضاء غير الحكوميين .

 ١ – رئيس بلديــة ينسبه وزير الداخلية الشؤون البلدية والقروية .

٢ — ممثل عن اتحاد الغرف التجارية .

٣ – ممثل عن الغرف الصناعية .

٤ – ممثل عن نقابة المهندسين.

مدير احد البنوك الاردنية .

يعين الاعضاء غير الحكوميين وتقبل استقالاتهم وتنهيي عضويتهـــم وتحـــدد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وفي حالة قبول استقالة اي عضو يعين مجلس الوزراء من يخلفه .

أعضاء

ج ــ لا يحق لأي عضو من اعضاء مجلس الادارة غير الحكوميين ان يتعاطى او بالوساطة اية اعمال او تعهدات بناء او اسكان للمؤسسة طيلة مدة عضويته في المجلس .

ألمادة ٦ – تعيين المدير

يعين المديرالعام بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية .

المادة ٧ – رأس المسال

يتكون رأسال المؤسسة من الموارد التالية ._

أ -- المبالغ التي تخصصها الحكومة لهذه الغاية .

ب- من القروض والمعونات التي تحصل عليها المؤسسة من الهيئات او الشركـات
 المحلية او العربية او الاجنبية شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها .

ج – سندات دین یوافق مجلس الوزراء علی اصدار هـــا بناء علی تنسیب المجلس اذا رأی ضرورة لذاك .

د – الاموال الحاصة التي تتوفر في صندوق التوفير والاقراض الدي يمكن للمؤسسة
 انشاؤه وفق نظام خاص يوضع لهذه الغاية .

ه ـ ایة مصادر احری یوافق علیها مجلس الوزراء ,

المادة ــ ٨ صلاحيات المجلس

يمارس المجلس الصلاحيات التالية .

أ – وضع خطة اسكان عامة تشمل جميع انحاء المملكة تنفذ على مراحل على ان
تقتصر اعمال المؤسسة على تأمين السكن للوى الدخل المحدود حسب التعريف
الذي يضعه المجلس لهذه الغاية من حين لآخر

- ب اعداد ميزانية المؤسسة واقرارها وعرضها على مجلس الوزراء قبل بدء السنـــة
 المالية بشهرين للموافقة عليها .
- ج _ يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم أو انهاء استخدامهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وتقاعدهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص يضعه المجلس اذا رأى ضرورة للدلك والى ان يتم وضع مثل هذا النظام يخضع موظفو المؤسسة في جميع الشؤون المتعلقه بهم الى احكام نظام الموظفين المدنيين واحكام قانون التقاعد المعمول بهما في الحكومة .
- د ــ الحصول على القروض من المصادر المحلية او خلافها وابرام العقود المتعلقة بها .
- - و ــ تأجير وبيع الاراضي وبيوت السكن او اية انشاءات تمتلكها المؤسسة .
 - ز _ تحديد نسبة الفوائد التي تستوفى عن القروض التي تمنحهــــا المؤسسة .
- ح ـــ للمجلس حق اسكان المستفيدين لقاء التكاليفوالفوائد التي يقررها بموجب نظـــام يوضع لهذه الغاية .
- ط_تخصص جميع المبالغ المستر دةمن اعمال الاسكان لاستغلالها ثانية في عمليات اسكان-جديدة.

المادة ٩ ــ ضهانات الحكومــة

تضمن الحكومة ضهانة مطلقة ما بلي : ـــ

١ ـــ التزامات المؤسسة تجاه الغير .

٢ _ وفورات وقروض الافراد في صندوق التوفير المؤلف بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١٠ ــ الاستفـــادة من اراضي الدولة لمشاريع الاسكـــان

اعتبارا من نفاذ هذا القانون تخصصاراضي الدوله واملاكها الصالحة لمشاريع الاسكان الىالمؤسسه بقرار من مجلس الوزراء وبتنسيب وزير المالية / الاراضي بناء على طلب المجلس .

المادة ١١ــ شــروط المستفيد

المجلس حق اسكان المستفيد حسب حساجته لنوع السكن مع مراعاة مقدرته الماليـــة على تسديد الثمن ، ويشترط في ذلك ما يلي : --

- ١ ــ ان يكون المستفيد اردنيا قد اتم الحادية والعشرين من عمره .
- ٢ -- ان لايكون المستفيد هو وزوجته او فروعهمامالكا لبيت سكن في مركز عملهما الدائم او قادر
 على انشاء مثل هذا المسكن .
 - ٣ ــ ان لايكون هو وزوجته او فروعهما قد انتفع بمشروع اسكان من اية جهة كانت .
 - ٤ ــ تنتقل حقوق وكافة النزامات المستفيد لورثته الشرعيين من بعده .

Che in Constant

المسكن ملك المؤسسة لحين قيام المستفيدبسداد كامل الكلفة والفوائد المرتبة عليها ، وعندئذ
 على المؤسسة ان تنقل الملكية الى المستفيد .

٦ - اذا شغر المسكن لأي سبب من الاسباب قبل انتقال ملكية المسكن الى المستفيد يحق للمستفيد
 بموافقه المؤسسة تأجير المسكن وفق الشروط التي تضعها المؤسسة .

المادة ١٢ ـ تتم معاملة حتى الاسكان ونقل الملكية وشروط التملك وخلاف ذلك من الامور التي تنظم حقوق وواجبات المستفيد والمؤسسة بانظمة خاصة على ان يتم تسجيل الملكيـــة والحقوق الاخرى لدى دوائر التسجيل وفق القوانين المرعية .

لأدة ١٣ - الاعفاءات

تتمتع المؤسسة بجميع المزايا والحصانات والاعفاءات التسهيلات التي تتمتع بهــــا الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة – ١٤ الخدمات العامة

أ - تقوم البلديات ومصالح المياه وشركات الكهرباء كل فيها يختص به بالاتفاق مع المجلس داخل مناطق البلديات بتوصيل الماء والكهرباء وشق الطرق والمجاري وتأمين المرافق العامة اللازمة لمنطقة السكن بموجب انظمتها . وعلى دائرة السير تنظيم خطوط سير منظمة بأجور محدودة على انه يجوز للمؤسسة انشاء هذه المرافق العامة على نفقتها الحاصة على ان تجسرى تسويات مالية بين المؤسسة والبلدية المختصة حسب امكانيات البلدية المالية .

ب- اما خارج مناطق البلدية للمؤسسة ان تقوم بانشاء شبكة الكهرباء - اذا كانت خارج منطقة المتياز اي شركة - او المياه او الطرق او المجارى وغيرها من المرافق العامة على نفقتها كما وانها تقوم بنفسها او عن طريق الغير بانشاء المرافق العامة الاخرى كالمراكز الاجتماعيــة والمدارس وروضات الاطفال والمحازن التجارية والعيادات الطبية والاستفادة من دخلها بتأجيرها للجهات المختصة او للافراد.

المادة ١٥ ـ تدقيق الحسابات

يقوم ديوان المحاسبه بتدقيق جميع حساباب المؤسسة ومعاملاتها المالية السنوية ، الا انسه يجوز للمجلس بموافقة مجلس الوزراء تكليف احد مدققي الحسابات القانونين للقيام بهده الاعمال .

المادة ١٦ التأمــين

تقوم المؤسسة بالتأمين على جميع المساكن التي اقامتها ضد اخطار الحريق او اي خطر آخر وذلك حتى تتمكن من نقل ملكيه المساكن لذويها بعد تسديد الاقساط .

المادة ١٧_ مشاريع الاسكان للمنفعة العامة

تتعتبر جميع الاراضي والاملاك التي تقرر انشاء المساكن عليها ، مشاريع للمنفعة العامة .

أتحسبان برطنسلال

المادة ١٩ ــ يلغى اي تشريع سابق آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1970/11/19

وزيـــــر وزيـــــر وزيــــر وزيــــر وزيــــر الاقتصاد الوطـــني الاشغال العــامـة التربيـــة والتعليم الصحــــة حــاتم الزعبي يحى الخطيب ذوقان الهنداوي احمد ابوقوره

وزيــــر الشؤون وزيـــر وزيــر وزيــر وزيــر وزيــر وزيــر المؤون وزيــر المؤون الاحـــلام دولـــ العدليـــة الاحــلام دولـــ العدليـــة العجاني عبد الحميد شرف سعبد الدجاني جريس حدادين

Charlie 1

تحق الحسبة للفاعل ملك الملكة للعلانية العاتمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٢

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ مــن الدستور ــ على النّانون الموقّت الآتيونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقّث واضافته الىقوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥

قانون التقسم ضمن مناطق البلديات الموقت

00-14-00

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات لسنة د١٩٦٥) ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المدة ٢ – لاغراض هــــذا القانون يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المحددة لها مـــا لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

(البلديـــــة) - المؤسسة المعرفة بقانون البلديات وتشمل امانتي العاصمة والقدس .

(المجلــــــس) -- مجلس البلدية ومجلس اماسي العاصمة والقدس واية لجنة تقوم مقام اىمنها.

(اللجنة المحليـــة) — لجنة التنظيم المحلية المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته او اى تشريع آخر يقوم مقامه .

(منطقة او المنطقة) – عقار او مجموعة عقارات تخضع لاحكام هذا القانون .

(الاستحقاق الاصلي) ــ قيمة العقار ات او الحقوق التي يملكها صاحب العلاقة في المنطقة قبل التقسيم.

(القيمة الاصلية) - مجموع الاستحقاقات الاصلية للمنطقة قبل التقسيم،

(القيمة المستجدة) - مجموع قيم القسائم المقدرة لها بعد التقسيم .

(الاحكام التنظيمية) – مجموعة الشروط الفنيةوالعمرانية والمعيارية والاثرية والصحيةالتي يتوجب التقيد بها قانوناعند التصرف بأية قسيمة.

المادة ٣ – ضرورة حصول المجلس البلدي على اذن من مجلس الوزراء للقيام بعملية التقسيم ــ لهجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة المحلية وتنسيب المجلس ان يصدر قرارا يأذن فيه المجلس بأن يمارس تقسيم المدن اية منطقة تقع ضمن اختصاصه او اية منطقة الحقت به واعلن عنها بمقتضى قــانون تنظــيم المدن والقرى والابنية ، انها منطقة تنظيمية ، وان يمارس تقسيمها حسب مخطط يضعه المجلس لهــــله المغاية ، المشتمل على حدود تلك المنطقة المراد تقسيمها وما تشتمله تلك المنطقة من عقـــارات في وضعها الراهن وفي الوضع الذي سوف تصبح عليه بموجب التقسيم بعد تثبيت التفاصيل المتعلقــة بالامور التالية :

أ لطرق والميادين ومواقف السيارات والحسدائق ، والملاعب ، والجسور والادراج ،
 والاسواق ، وسائر المنشاآت التي تتطلبها المنطقة . و

ب ــ مواقع الدوائر الحكومية والبلدية ، والمعابد ، والمدارس بكافـــة انواعهـــا والمستوصفات والمستشفيات ، والمبرات ، واماكن الآثار ، ودور الفنون وسائر الامـــاكن المعتبرة ذات نفع عام او التي تؤدي خدمة عامة . و

ج ـ شبكة مجاري المياه الحلوة والمالحة ، والافنية (وتشمل مجاري مياه الامطار) . و

د 🗀 الابنية التي يراد هدمها ، والابنية الصالحة التي يراد ابقاؤها بدون هدم . و

هـ الاملاك التي يراد اقتطاعها بدون مقابل لتصبح ملكا عاما او خاصا لدوائر الحكومة او البلدية.
 او للمؤسسات ذات النفع العام ، والاملاك العامة القائمة التي سوف يستغنى عنها .

و - الاحكام التنظيمية التي يجب التقيد بها عند بناء القسائم وخاصة ارتفاع المباني والنسبة المئوية
 المسموح ببنائها ومقدار الارتداد بالبناء من كل جهة من جهات القسيمة .

المادة ٤ ــ نشر الفرار والاجرءات اللاحقة

ا ... ينشر القرار المشار اليه بالمادة السابقة في الجريدة الرسمية ، وفي صحيفتين محلينين ، وتلصق صورة عنه في منطقة التقسيم وفي دار المجلس المختص .

ب ــ يعتبر نشر القرار بالصورة الآنفة الذكر تبليغا شخصيا لجميــع المالكين ، وذوي الحقوق في منطقـــة التقسم .

ج ــ تبلغ دائرة تسجيل الاراضي قائمة بالعقارات المشمولة بمنطقة التقسيم وعليها ان تضع حالا اشارة في سجلاتها تفيد خضوع تلك العقارات لاحكام هذا القانون .

د _ يجوز المجلس بناء على اقتراح اللجنة المحلية ان يضع يده على العقارات التي يقضي محطط التقسيم باقتطاعها مجانا حالما يصدر القرار المشار اليه بالمادة (٣) اعلاه ويجب في هذه الحالة ان يقوم المجلس بجرد ووصف لمحتويات العقارات الملكورة واخد صور فوتوغرافية للممانى القيائمة علمها .

عطى مالكو العقارات المشار اليها في الفقرة السابقة تعويضا من حساب منطقة التقسيم مقابل حرمانهم من بدل اشغالها او استغلالها ، اعتبارا من تاريخ وضع البدحتى تسجيل مخطط التقسيم لدى دائرة تسجيل الاراضي

Che in Che 12 to

المادة ٥ ــ تعديل المنطقة للضرورة الفنية

لا يجوز تعديل حدود منطقة التقسيم بعد صدور القرار بموجب المادة (٣) اعلاه .

المادة ٦ ـــ تزويد البلدية بنسخ المخططات العقارية وقيودها

تقوم دائرة الاراضي والمساحة بتزويد البلدية بناء على طلب المجلس بالمخططات وصور عن القيود المتعلقة بمناطق التقسيم .

المادة ٧ – عمليات المساحة

يقوم المجلس باجراء عمليات المساحة اللازمة لحساب مساحات القسائم في مخطط التقسيم وبتم تصديقها من قبـــل دائرة الاراضي والمساحة في جميـــع الحالات تستوفى نفقة العمليات المذكورة من حساب منطقة التقسيم .

المادة ٨ – تقدير قيمة العقارات بواسطة لجنة وتشكيلها

أ - بجري تقدير قيمة العقارات وكافة الحقوق الاخرى في المنطقة من قبل لجنة بدائية مؤلفة من قاض لا تقل درجته عن الثانية يختاره وزير العدلية رئيسا الجنة البدائية واربعة اعضاء يعين الرئيس اثنين منهم احدهما مهندس معاري او مدني مسجل في نقابة المهندسين وآخر من ذوي الحبرة في المان العقارات ويدعى اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة لانتخاب العضوين الآخرين

ب ـ يشترط أن لا يكون رئيس اللجنة البدائية أو أحد أعضائها ذا علاقة في المنطقة وتطبق على أعضاء اللجنة الاصول المتبعة في رد القضاء أمام المحاكم .

ج يجرى الاقتراع سويا لانتخاب العضوين المشار اليهما بالفقرة (أ) من هذه المادة باشراف رئيس المجلس ، او من ينيبه عنه، وعليه ان يوضح للمقترعين احكام هذه المادة وان يطلعهم على جدول التسجيل الحاص بذوي الحقوق في منطقة التقسيم ويعتبر المرشحان اللذان يحصلان عسلى الاكثرية المطلقة من اصوات المقترعين فائزين بالعضوية وفي حالة تعادل الاصوات بين مرشحين ، تجرى القرعة بينهما لتعيين الفائز منهما .

حند تخلف اكثرية اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة عن تلبيـــة دعوة الرئيس لانتخاب
العضوين المشار اليهما يقوم وزير العدلية بتعيين العضوين المذكورين نيابة عنهما.

تتخد اللجنة قرارتها بالاجماع او بالاكثرية ، ولا يجوز لاي عضو مباشرة عمله قبل ان يحلف اليمين امام رئيسها للقيام بمهمته بأمانة واخلاص .

المادة ٩ ــ طريقة التقدير

- تباشر اللجنة البدائية عملية التقدير على ضوء الكشف الذي تجريه ومخطط التقسيم وقيود دائرة تسجيل الاراضي ، وذلك لدى استلامها كتاباً من الرئيس يحسدد فيه اسم الموظف الذي سوف يزودها بالبيانات والمعلومات الضرورية لإعمالها .

ب تقدر اللجنة البدائية القيمة الأصلية للمنطقة بالثمن الذي تستحقه المنطقة قبل ثلاثة اشهر من من المرابخ نشر قرار المجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية .

- ج على اللجنة البدائيــة عند قيامها بعملية التقدير ان تأخذ بعين الاعتبار ثمــن انقاض العقارات المبينة الواجب هدمها تنفيذا لمحطط التقسيم وتكاليف هدمها ونقلها .
- د تكون الاشجار وانقاض البناء لمالكها اذا رغب في اخدها وعليه ان يزيلها خلال المدة التي يحددها له المجلس و اذا تخلف عن القيام بللك فيجوز للمجلس ازالتها على حساب المتخلف.
- على اللجنة البدائية ان تجري الكشف على العقارات والحقوق في المنطقة لتقدير قيمتها ، ولها ان تستأنس برأي من تشاء وان تصدر بعد ذلك قرار التقدير بالاجهاع او بالاكثرية ويبلغ هذا القرار الرئيس خطيا .

المادة ١٠ ـ اعلان انتهاء عمل لجنة التقدير

يبلغ الرئيس قرار التقدير لاصحاب العلاقة في المنطقة بأعـــلان يعلق في مكاتب المجلس وفي اقرب مكان بارز المنطقة بالاضافة الى نشـــره في صحيفتين محليتين ويعتبر ذلك تبليغا شخصيا لكل من ذوى الحقوق.

المادة ١١ ــ الطعن في قرار التقدير

- أ للرئيس ولذوي الحقوق حق الطعن بقرار التقدير لدى لجندة التوزيع النهائي الواردة في المادة (١٢) من هذا القانون بوصفها لجنة استثنائية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ المنصوص عليه بالمادة السابقه بلائحة تتضمن أسباب الطعن وتقدم الى لجندة التوزيع النهائي بواسطة رئيسها .
- ب ان تقديم اي طعن على قرار التقدير يوقف تنفيذه لحين الفصل فيهمن قبل لجنة التوزيع النهائي.
 ج اذا لم يتقدم اي من اصحاب العقارات و الحقوق في المنطقة بطعن في قرار التقدير الصادر عن اللجنة البدائية خلال المدة المنوص عليها في البند (أ) من المادة (١١) يصبح القرار المذكور نهائياً وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .

المادة ١٢ – لجنة التوزيع النهائي

- أ _ تؤلف لجنة التوزيع النهائي بالطريقة الواردة بالمادة الثامنة وتخضع لاحكامها ويكون لها صفة محكمة قضائية استثنافية ، وتقوم بالنظر في الاعتراضات المقدمة على قرار التقدير الابتدائي مع تحديد استحقاق ذوي الحقوق في منطقة التقسيم ، وتقدير وتوسيسع قسائمها على ذوي الحقوق وتصفية كافة الحقوق فيها .
- ب ــ يضع الرئيس موظفا او اكثر تحت تصرف لجنة التوزيع النهائي بناء على طلبها وذلك لمساعدتها
 في عملها .
- ج ــ تفصل لجنة التوزيع النهائي في الطعون الواردة على قرار التقدير ولهـــا ان تريـــد او تنقص التقدير الابتدائي للعقارات والحقوق وتستدرك كافة الاخطاء والنواقص والسهو الحاصل من قبل اللجنة البدائية ويعتبر قرارها قطعبا وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .
- د . ـ تنظم لجنة التوزيع النهائي جدولا باستحقاق كل صاحب حق في المنطقة على ضــوء قرار تقدير اللجنة البدائية النهائي او على ضوء قرار التقدير الاستثنافي المعطى من قبلها .

- د أذا نخلف اصحاب الاستحقاق عن دفع المبالغ المستحقة عليهم لقاء الزيادة في حصصهم خلال المدة التي يعينها رئيس لجنة التوزيع النهائي ، فيجوز لها تحويل الزيادة المذكورة لأي واحد من ذوي الحقوق يظهر استعداده لدفع المبلغ .
- قصص القسائم التي هي بمثابة فضلات غير قابلة البناء حسب الاحكام التنظيمية او لاي سبب آخر ، المجلس ليعمل فيما بعد على دمجها دمجا اجباريا بالعقارات المجاورة لها مقابل تعويض يستوفى من اصحاب تلك العقارات او التصرف بها بالصورة التي يراها مناسبة .
- و تخصص المجلس القسائم التي يقضي مخطط التقسيم باقتطاعها بدون مقابـــل تمهيدا لتنفيذ الأغراض التي خصصت من اجلها .

المادة ١٧ ــ جدول التوزيع المهائي ونقل الحقوق اليها واعلانها

- أ ـ تثبت خلاصة اعمال التوزيع النهائي في جداول تتضمن بصورة خاصة بيانا بالاستحقاق
 الجديد لكل مالك في المنطقة والحصة المخصصة له من قيمة او قسائم المنطقة مقابل ذلك الاسحقاق.
- ب تنتقل جميع الحقوق العينية والارتفاقية واشارات الحجز والرهن وسواها الواردة في سجل دائرة تسجيل الاراضي الى ما يقابلها من حصص في الجداول المنظمة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة .
- ج ــ تعلق الجداول المذكورة في دار المجلس بقرار من لجنة التوزيع النهائي يسطر في ذيل الجدول.
 - د _ يرفق مخطط التقسيم بحداول التوزيع النهائي لايضاح محتوياتها .

المادة ١٨ – الاعتراض على جدول التوزيع

- أ _ يدعو رئيس لجنة التوزيع النهائي بطريقة الاعلان المبينة في المادة العاشرة ذوي الحقوق للاطلاع على جداول التوزيع ، وتقديم طعونهم خطيا ان وجدت لرئيس لجنة التوزيع مباشرة ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الاعسلان بالصحف .
- ب ــ بعد انقضاء مدة الطعن تقوم لجنة التوزيع النهائي بدراسة الاعتراضات الواردة اليها وتنظم جدولا نهائيا بالتوزيع وذلك بعد الفصل بجميع الطعون وتبلغه الى الرئيس .
 - ج ــ قرارات لجنة التوزيع النهائي قطعيه وغير خاضعه لاي طريق من طرق الطعن .

المادة ١٩ ــ فتح سجلات جديدة في دائره تسجيل الاراضي للقسائم

- _ يبلغ الرئيس مأمور تسجيل الاراضي المفتش قرار لجنة التوزيع النهـــائي وعددا كافيا من
 جداول التوزيع النهائي ومخطط التقسيم .
- ب يبادر مأمور التسجيل حال استلامه الجداول المذكورة الى تسجيل محتوياتها في سجلات جديدة لكل قسيمة على انفراد ، وعليه ان يلغي التسجيلات القديمة المتعلقة بالعقارات التي شملها التوزيع وذلك باقصى سرعة ممكنة .

- ه يعتبر مجموع القيم القطعية للعقارات او الحقوق التي يملكها صاحب العلاقة في منطقة التقسيم
 (استحقاقه الاصلي) فيها .
- و ان مجموع قيم الاملاك العامة التي يقضي مخطط التقسيم بالغائها تؤلف مع غيرها من املاك
 المجلس الحاصة في حال وجودها الاستحقاق الاصلي للمجلس في المنطقة .

المادة ١٣ – فتح حساب للمنطقة

- أ ـ يفتح المجلس لكل منطقة سجلا ماليا مستقلا ويمده بالسلف اللازمةو تسجل فيه جميع النفقات
 التي تصرف لمنفعة المنطقة والاموال المستوفاة لحسابها .
- ب تعتبر المبالغ التي ينفقها المجلس لمنفعة المنطقة دينا عليها ويسدد من قبل ذوي الحقوق بنسبة الاستحقاق الجديد لكل منهم اما المبالغ التي يستوفيها المجلس ايرادا لحساب المنطقة بمجملها فتوزع على ذوي الحقوق بعد حسم نفقات التقسيم كل بنسبة استحقاقه الجديد .

المادة ١٤ – القيمة الاصلية والمستجدة لمنطقة التقسيم الخ . . القيمة المستجدة

- أ تقوم لجنة التوزيع النهائي فور انتهائها من الاعمال المبينة في المادة (١٢) اعلاه بتقدير قيمة كل قسيمة حسب التقسيم الجديد . وذلك على ضوء الكشف الذي تجريه ، ومخطط التقسيم والاحكام التنظيمية ويستثنى من ذلك القسائم التي يقضي المخطط المذكور باقتطاعها بدون مقابل.
- ب تتكون القيمة المستجدة لمجمل منطقة التقسيم من مجموع قيم القسائم المقدرة وفقا الفقر ةالسابقة.
 - ج ـ يتكون رج المنطقة ، من الفرق بين القيمة الاصلية لمجملها وقيمتها المستجدة .
- على دائرة تسجيل الاراضي بناء على طلب الرئيس ، ان تمتنع عن اجراء اية معاملة عقارية على عقارات منطقة التقسيم فور مباشرة لجنة التوزيع النهائي اعمالها منعا لكل تشويش يحصل في تنظيم جداول استحقاقات ذوي الحقوق وتعيين المستحقين .

المادة ١٥ ــ الاملاك العامة الملغاة ملكا شائعا للـوي ــ الحقوق

تعتبر لجنةالتوزيع النهائي العقارات المقرر الغاؤها فيمنطقةالتقسيم ملكاشائعا بين ذويالحقوق. ويوزع الغنم منها والغرم فيها بنسبة الاستحقاق الجديد لكل منهم .

المادة ١٦ – توزيع القسالم وتسوية حصص المستحقين

- ب- تضع اللجنة نصب عينيها عند التوزيع تجنب الشيوع في القسائم ولها أن تسدد نقدا كاهـــل
 استحقاق اي مستحق كليا أو جزئيا حسب مقتضيات التوزيع وذلك من حساب منطقة التقسيم.
- ج اذا اقتضى التوزيع اعطاء ذوي الحق حصة تزيد عن استحقاقه الجديد فتستوفى الزيادة منه وتدفع في حساب المنطقة ويدفع من هذا الحساب التعويض الذي يستحقه كل واحد من ذوي الحقوق عما لحقه من نقص في حصته نتيجة للتوزيع .

Cho in Contract

المادة ٧٧ ـ الألظمة

. . ' ',

لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٨ الغياء

المادة ٧٦ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1970/11/18

المحت بن برط ال

رثيس الوزراء ووزير الدفاع ووزيـــر الخارجيه بالوكالـــة ميناء طـــيران سكك وصفي التـــل سمعان داود عز الدين المفتي ورير الداخلية ووزير دولة لشمؤون رئاسة الوزراء البلدية والقرويــــــة برق وبــريد عبد الوهاب المجــــالي قاسم الريماوي سيف الدين الكيلاني فضل الدلقموني التربية والتعلسيم الاشغال العامـــة الاقتصاد الوطــــي احمد ابو قوره ذوقان الهنداوي يحيى الخطيب حانم الزعبي وزيسر الشوون وزيـــــر وزيــــر وزيـــر اسهاعيل حجازي عبد الحميد شرف سعيد الدجاني جريس حدادين نصفت کمال

ج — يصدر مأمور التسجيل سندات تسجيل جديدة للاشخاص الذين خصوا بقسيمة او حصــة منها في المنطقة وذلك بعد استرداد السندات القديمة المتعلقة بالعقارات الاصلية .

د - لا يجوز اجراء اية معاملة على القسائم كما هو مبين في المواد السابقة الا بعد التأكد من براءة
 ذمة مالكها من نفقات التقسيم .

المادة ٢٠ - تسليم القسائم لاصحابها

بعد تسجيل محتويات جدول التوزيع النهائي لدى دائرة تسجيل الاراضي يقوم المجلس بتنفيد مخطط التقسيم وعليه ان يتخذ التدابير اللازمة لتمكـــين ذوي الحقوق من استـــــلام قسائمهم خالية من الشواغل .

المادة ٢١ ـ بدل اشعال الابنية قبل هدمها

ب – يكون بدل الاشغال مساويا لبدل الانجار القـــائم لغايات ضريبة الابنيــة والاراضي داخل
 مناطق البلديات .

المادة ٢٧ ـ تغطية نفقات المنطقة الخ . . .

تغطى جميع النفقات والتكاليف والاجور التي تتطلبها اعمال التقدير والتوزيع بمسا في ذلك تعويضات لجنة التقدير البدائية ولجنه التوزيع النهائي والحبراء والموظفين العاملسين معها واجور الإعلانات من حساب المنطقة وتحدد هذه النفقات بموجب نظام يضعه مجلسالوزراء لهذا الغرض.

المادة ٢٣ ــ يستوفى المجلس المبالغ المستحقة له من ذوي العلاقة في المنطقة بالطريقة التي يحصل بها الضرائب والاموال البلدية .

المادة ٢٤ ـ منع البناء بعد تشكيل لجنة التوزيع .

المادة ٢٥_ الاعفاء من الوسوم.

تعفى المنطقة من جميع رسوم معاملات تسجيل الاراضي المبينة في الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ او اي تعديل لاحق وكذلك تعفى من رسوم طوابع الواردات التي تلصق على هذه المعاملات .

المادة ٧٦ اذا ارتفعت قيمة العقارات المجاورة للمنطقة بسبب تطبيق احكام هذا القانون فيلـــزم اصحابها بدفع الشرفية المنصوص عليها في المادة (٢٢) من قانون الاستملاك او اي نص آخر يقوم مقامها .

نحى السيق للفعل ملك الملكة للوال بالعاتمية

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٣

المادة ١– يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تنطيم شؤون مياه الشرب لمحافظة القدس لسنة ١٩٦٥) ويعمل

المادة ٢ – يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينــــة على خلاف ذلك: __

الوزيسر

مصلحة المياه المؤسسة بموجب هذا القانون . المصلحية

المجلــس

المحسافظ

محــــافظ القدس.

المجلس المنتخب ، او المعين ، بموجب قانون البلديات المعمول به الذي يدير شؤون اي من البلديات ومجلس قروي كفر مالك ، او امانة القدس، المشتركة

مناطق رام الله والقدس وبيت لحم – وتتألف من بلديات الحالة الاولى وقرية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه مــوضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلسالامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٥

قانون تنظيم شؤون مباه الشرب لمحافظة القدس المؤقت

به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

اصطلاحــات :

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

مجلس ادارة مصلحة المياه .

في مصلحة المياه.

سلطة المياه المركزية المؤسسة بموجب القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩ او من السلط_ة بخلفها بمقتضى اي قانون آخر يحل محله .

ذلك الجزءمن محافظة القدس الذي يشتمل على مجموعة البلديات لكل حسالة من الحالات الآتية :_

منطقه رام الله ـــ وتتـــألف من بلديات رام الله والبيرة ودير دبوان وقريــــة الحالة الاولى

منطقتي رام الله والقدس ــ وتتألف من بلديات الحالة الاولى وقرية كفر مالك

كفر مالك وامانة القدس وبلديات بيت لحم وبيت جالا ، وبيت ساحور .

المادة ٣ ــ تأسيس المصلحة :

تؤسس مصلحة تدعى مصلحة مياه محافظة القدس يعهد البهائز ويد سكان المنطقة بكافة احتياجاتهم من المياه لاغراض الشرب والاستعال المنزلي والشؤون البلدية في جميع الاوقات .

المادة ٤ ــ أ ــ المصلحة مؤسسة اهلية ذات استقلال مالي ولها ان تشتري او تستأجر او تمتلك ما تحتاجاليه . ب_ تعتبر المصلحة شخصا معنويا ، لها ان تقاضي وان تقاضي بهذه الصفة ، وان تنيب عنهــــا وان توكل من تشاء في الاجراءات القضائية .

ج – ترتبط المصلحة بالوزير وهي مستقلة عن البلديات والوزارات والدوائر الاخرى :

المادة ٥ ــ اعضاء المجلس ينتخبون او يعينون بنظام ــ

أ _ يشرف على المصلحة مجلس ادارة يحدد عدد اعضائه ، وكيفية انتخابهم ، وتعبينهم ومدة عضويتهم. والامور الاخرىالمتعلقة بهم، بنظام يضعه الوزير، بموافقة مجلسالوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

ب - تعتبر الحالة الاولى الواردة في المادة (٢) اعلاه قائمة عند نفاذ هذا القانون :

ح _ يعين الوزير ، عند تبلغه خطيا موافقة مجلس امانة القدس وبلديات بيت لحم وبيت جـــالا وبيت ساحور على الاشتراك بالمصلحة ، موعد وكيفية قيام الحالتين الثانية والثالثة المنصوص عنهما في المادة (٢) المذكورة .

المادة ٦ - نقل مخصصات المياه الخ . . من البلديات للمصلحة

ً – تنقل الى المصلحة جميع المحصصات ،غير المصروفة المرصودة لشؤون المياه ، من البلديات المشتركة ، او التي ستشترك في المصلحة ، وتعتبر الاموال المتحققـــة لهذه البلديات عنــــد اشتر اكها في المصلحة ، وكذلك الاموال المتحققة لسلطة المياه المركزية بالنسبة لمشروع عين سامية وكأنها متحققة للمصلحة مباشرة .

تحول الى المصلحة ملكية جميع المواد والمعدات والمنشآت والسجلات المتعلقة بمشاريسع مياه الشرب من البلديات المشتركة في المصلحة، ومن السلطة بالنسبة لمشروع عين سامية، وتكون المصلحة مسؤولة عن تشغيل وصيانة وادارة هذه المشاريع .

ب استثناء ما ورد في الفقرة (د) من هذه المادة تنتقل الىالمصلحة كافة الصلاحيات والمسؤوليات والواجبات ، المنوطة حاليا باية مصلحة حكومية او بأية هيئة اخرى او بالبلديات المشتركة او التي ستشتر ك في المصلحة ، وذلك فيما يتعلق بتزويد سكان منطقة الميــــاه باحتياجاتهم من المياه لاغراض الشرب والاستعمال المنزلي والشؤون البلدية مع مراعاة الحقوق المائية المكتسبة لاهالي قرية كفر مالك .

ج ـ تنتقل الى المصلحة كافة الالتزامات والارتباطات المتعلقة بشؤون المياهمن البلديات المشتركة او التي ستشترك ، في المصلحة وكذلك كأفة الالترامات والارتباطات المرتبة على السلطة . فيها يتعلق بمشروع عين ساميةا بموجب الاتفاقية المعقودة بين الحكومة الاردنية ومؤسسة الانماء • الدوَّلِي المؤرخة في ٢٦ كانون أول سنة ١٩٩٣ ، والاتفاقية الاضافية التابعة لهــــا ، ويكون

عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى هَامُ اللَّهُ وَالارْتِبَاطَاتُ كَا لُوْ اللَّهُ النَّرْم أو ارتبط بها مباشرة .

د - لا يحق لاية جهة، خلاف السلطة تطوير مصادر جديده للمياه، بقصد تزويد اية مدينة اوبلدية او قرية في محافظة القدس باحتياجاتها من مياه الشرب ، اذا قرر الوزير بان المصلحة قادرة على تلبية احتياجات تلك المسدن او القرى ، وعلى السلطة بعد ان تستكمل تطوير المصادر الجديدة ، وتنفيذ المشاريع المتعلقة بها ، تحويل ملكية هذه المشاريع الى المصلحة .

المادة ٧ ــ ليس للعضو ان يربح من المصلحة : ــ

لا يحق لاى عضو من اعضاء مجلس الادارة ، او اى موظف من موظفي المصلحة ، ان يرجح من اى مشروع من مشاريعها ، او من مصروفاتها ، او العقود التي تشرف عليها ، او ان يعمل في ذلك المشروع ، او ان يستفيد منه على اى وجه آخر ، خلاف ما يتقاضاه كراتب ، او مكافأة بموجب هذا القانون ، او اى انظمة صادرة بمقتضاه .

المادة ٨ ــ ممارسة الوزير لصلاحياته: _

يمارس الوزير صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون ، والانظمة الصادرة بمقتضاه ، بتوصية من المدير العام السلطة .

المادة ٩ ــ تعيين المدير ومؤهلاته وصلاحياته : ــ

- أ _ يشترط في المدير العام للمصلحة ان يكون خريج كلية هندسة معترف بها ، وان يكون قد مارس الهندسة مدة لا نقل عن خمس سنوات ، وان تكون لديه الحبرة العملية في شؤون مياه الشرب مدة لا نقل عن سنتين او ان يكون جامعيا متخصصاً في الادارة وان يكون قد مارس ادارة الشركات لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
- ب يعين المجلس ، بموافقة الوزير ، المدير العام للمصلحة بحيث تتوفر فيه المؤهلات الواردة في الفقرة (أ) اعلاه .
- ج يخول المدير العام الصلاحيات والواجبات التالية ، واية صلاحيات وواجبات يرى المجلس ضرورة تخويله اياها لتحقيق الغاية التي انشثت المصلحة من اجلها .
- ١ يعمل كصلة ارتباط بين المصلحة ، والمؤسسات الحكومية ، والبلديات ، والقرى ،
 والشركات ، والافراد ، و .
 - ٢ يحضر الميزانية السنوية ويعرضها على المجلس لدراسها واقرارها ، و .
- سيدر شؤون الموظفين ، ويضطلع بالمسؤولية الكاملة في يتعلق بتنفيذ السياسة والمشاريع والقرارات التي يتخذها او يقرها المجلس ، كما يكون مسؤولا عسن تأمين النشاط , والتعاون والانسجام بين جميع اقسام المصلحة ، وتأسيس وحفظ السجلات لبيان نققات وايرادات واعمال المصلحة ، و .
- ٤ تدقيق وتصديق محططات التمديدات الماثية الداخلية والحارجية للابنية والمنشآت الي تقام في منطقة المياه وطلب اجراء اية تعديلات عليها وكذاك التأكد بقدر الامكان ، من توفر المواصفات والشروط المقررة في المواد والادوات المستعملة في هذه التمديدات.

المادة ١٠ – صلاحيات المجلس وواجباته : ...

يخول المجلس الصلاحيات والواجبات التالية : ـــ

- أ ــ رسم سياسة توجيهية يستنير بها المدير في القيام باعماله ، و .
- ب ــ مراجعة موازنة المصلحة ، واقرارها ، قبل رفعها الى الوزير للموافقة عليها ، و .
 - ج ــ مر اجعة و اقر ار بر نامج اعمال المصلحة ومشاريعها ، و .
- د أنحاذ التدابير لتنفيذ المشاريسع التي يتم ادراج المخصصات لها في ميزانية المصلحة او التي توفرت لها الامكانيات المالية ، و .
- ه تعیین رسوم الاشتراك ، واجور الحدمات ، واسعار المیاه ، للمشتركین وكیفیة تحصیلها
 بانظمة یصدر ها مجلس الوزراء ، علی ان یراعی فی ذلك تمكین المصلحة مـن الاعتماد علی
 نفسها مالیا ، و .
- و -- وضع المواصفات والشروط الواجب توفرها في المواد والادوات المستعملة في التمديدات
 المائية الداخلية والخارجية للابنية والمنشآت التي تقام في منطقه المياه .
- ز تعيين الشروط والمؤهلات التي يرى ضرورة توفرهـــا في الافراد المسؤولين عـــن تنفيذ
 التمديدات الداخلية والحارجية للابنية والمنشآت التي تقام في منطقة ألمياه .

لمادة ١١ – تنفيذ من قبل الشخص او الميثة المرخصة . –

لا يجوز لاي شخص او هيئة ، القيام بتصميم او بتنفيذ التمديدات المائية الداخلية والحارجيةللابنية والمنشآت التي تقام في منطقة المياه ، ما لم يكن مصرحا له بذلك من قبل المجلس وبموافقة الوزير .

المادة ١٢ – اشتراك البلديات والقرى الاخـــرى

للمجلس ان يقرر اشتر اك اية بلدية او قرية ، من بلديات وقرى محافظة القدس ، خلاف ما ذكر منها في المادة (٢) اعلاه ، في المصلحة ، وتزويدها باحتياجاتها من المياه اذا ماتقدمت بطلب لهذه الغاية

المادة ١٣ ــ تعــــاون المصلحة مع الوزارات والهيئسات الاخرى . –

- أ تعمل المصلحة عن طريق مديرها ، والى المدى الممكن ، لتطبيق احكام هذا القانون بالسرعة الممكنة ، بالتعاون مع الوزارات والدوائر الحكومية والبلديات والافراد والجاعات .
- ب على المصلحة استشارة السلطة في جميع الامور الفنية ، وبكل ما لـــه علاةــــة بسياساتهــــا المالية والادارية .
- من أن ج ميمن المصلحة أن تدير ، وتصون ، كافة مشاريعها ومنشآتها ولوازمها والاتها في مشاغـــل يعط من علمات المولية والحكومية أذا

ما وجد المجلس ضرورة للماك.

ح يحق المصلحة ان تستفيد من جميع الهبات ، والايرادات ، والقروض والاعتمادات وايسة وسائل مالية اخرى تتيسر لها ، للقيام بواجبها ، ويحق لها الاستدانه بموافقة الوزير ، عن طريق الرهن وبيع المستندات المالية ، او اية وسائل قد تتيسر لها بما في ذلك الايرادات المترقعة من مشاريعها ولا يحق للمصلحة الحصول على ديون طويلة الاجل تتعارض مع نصوص الاتفاقية المعقودة بين الحكومة الاردنية ومؤسسة الانماء الدولي .

المادة ١٤ – يجب ان تكون مياه المصلحة حسب مواصفات وزارة الصحة ـــ

يجب ان تكون المياه التي توزعها المصلحة على المستهلكين صالحة للاستعمال ، ومن نوعية تنطبق عليها المواصفات والمقاييس المقررة من قبـــل وزارة الصحة من جميع الوجوه خاصـــة من التاحيتين البكتريولوجية والكيماوية .

المادة ١٥ ــ تقــدم الموظف وكفالتـــه

يترتب على كل •وظف يقوم بدفع وتحصيل اية اموال للمصلحة او في مسك حساباتها ان يقدم كفالة بالمبلغ والصورة التي يقررها المجلس .

المادة ١٦ ـ تعيين موظفىالمصلحة ووضع انظمتهم:

يجري تعيين موظفي المصلحة واحداث الوظائف والغاؤها او انقاص مخصصاتها باثبات ذلك في الميزانية السنوية .

المادة ١٧ ـــ ابرام عقود المصلحة والحسابات والاخصائيين

أ_ يصرح للمصلحة أن تبرم العقود المتعلقة باعمالها ، وأن تقوم بتــــلك الاعمال باية طريقـــة
 تراها مناسبة .

ب- تدقق حسابات المصلحة من قبل فاحصي حسابات مرخصين ، او من قبل ديوان المحاسبة ، حسب ما يقرره المجلس بموافقة الوزير .

بح ــ يحق للمجلس ، بموافقة الوزير ان يستخدم الاخصائيين والفنيين بما في ذلك المستشارين للمدد والشروط التي يراها مناسبة .

المادة ١٨ – الانظمة

لحجلس الوزراء بناء على توصية الوزير ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون

المادة ٢٠ ــ الغساء

يلغى اي قانون او نظام آخر و ذلك بالقدر الذي تتعارض فيه احكامهمع احكام هذا القانون باستثناء ما تعلق منها بوزارة الصحة والسلطة

المادة ٢١ – عقوبـــات

كل من خالف اي حكم من احكام هذا القانون ، او الانظمة الصادرة بمقتضــــاه يعاقب بالسجن لمذة لا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تزيد عن خمساية دينار او كملتي العقوبتين .

ألمادة ٣٢ ــ تنفيذ

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المحسين برطسطال

1970/1./14

وزيـــر المواصـــلات رئيس الـــوزراء ووزير الدفـــاع الماليــــــــة بالــوكالــة عز الدين المفتي سمعان داود وصفــي التـــل

وزيـــــر وزيــــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر المعنى الاشغـال العامــة الـتربيـة والتعلـــيم الصحــــه حاتم الزعبي يحيى الخطيب ذوقان الهنداوي احمد ابوقورة

وزيـــر الشؤون وزيـــر وزيـــر وزيــر وزيــر وزيــر وزيــر الشؤون وزيــر وزيــر الاجهاءية والعمــل الزراءـــة الاعـــلام دولـــة العـدلــة العـدلــة لصفت كمال اسماعيل حجازي عبد الحميد شرف سعيد الدجاني جريس حدادين

٢ ــ باضافة الفقرتين (ج و د) التاليتين اليها / ــ

ج -- اشارات الرتب المختلفة تبين بقرار من المدير وموافقة الوزير .

د – الرتب الحالية والموجودة عندنفاذ هذا القانون تبقى كما هي حتى يتم تصفيتها عن طريق
 الترفيع او انتهاء الحدمــــة .

المادة ٥ ــ تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي بحلف عبارة ــ

(حسب قناعة سلطة التعيين) الواردة في البند (٨) من الفقرة (ب) منها .

المادة ٦ – تعدل المادة(٢٢)من القانون الاصلي باعتبار ماجاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة(ب)التاليةاليها: – ب – ينطبق على هؤلاء قوانين العمال فيما يتعلق بالمكافأة والاجازات وغيرها .

المادة ٧ ــ تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصلى على الوجه التالي : ـــ

١ – باضافه الجملة التالية الى آخر الفقرة (١) منها: –
 (الذي يكتبها قائد الوحدة بشأن من هم تحت امرته)

٢ _ بحدف الفقرتين (٣،٤) منها واعادة ترقيم الفقرة (٥) برقم (٣).

٣ – باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (٣) منها: –
 ٣ بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثــة ».

المادة ٨ ــ تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (وجبفصله) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (يجوز فصله) .

المادة ٩ ــ يلغى ما جاء في المادة (٢٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

٢٧ ــ يجرى ترفيع ضباط الصف من رتبة وكيل الى رتبة ضابط بعد اجتيازهم دورة في كليــة الشرطة الملكية لاتقل مدتها عن ستة اشهر ، شريطــة ان لا يكونوا قد تجاوزوا الخامســة والاربعين من عمرهم وان يكونوا حـــائزين على شهادة الدراسة الابتدائيــة على الاقل .

المادة ١٠ ـ تعدل المادة (٣٥) من القانون الاصلي بحلف عبارة : ــ

(مراعاة احكام هذا القانون وتنفيذها وعليه) الواردة في مستهلها .

المادة ١١ ـــ تعدل المادة (٣٦) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (١٤) منها . (ويعاقب بالحبس لمده لا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامه لا تزيد على خمسين دينارآ) :

المادة ٢١ ــ تعدل المادة (٣٨) من القانون الاصلي كما يلي : ـــ

١ – بحلف الفقرات (٣ و ٢ و ١١ و ١٢) الواردة تحت عبارة (اذا ارتكب اي فرد احدى المخالفات التالية) منها واعادة ترقيم فقرائها على هذا الاساس.

۲ ــ بالغاء ما جاء في الفقرات (۱ و ۲ و ۳ الواردة تحت عبارة (يعاقب باحدى العقوبات التالية)
 منها و الاستعاضة عنه بما يلي : __

١ ــ تنزيل الرتبة لن هم دون رتبة وكيل .

٧ ـ حسم الراتب لمدة لاتزيد على شهرين .

٣ ـــ الحبس او الحجز لمدة لاتتجاوز شهرين .

نحدالمسية للفلك ملمت الملكة للفلانية المائمية

بمقتضى الفقرة (أ) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٨

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذالموقت واضافته الى قوانينالدولة على اساس عرضه على مجلس الامه في اول اجتماع له :ــ

قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥

قانون الامن العام المعدل المؤقت

00-14-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الامن العام المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع قانون الامن العام المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به مــن تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من القانون الاصلى باضافة الفقرة التالية اليها برقم (١٣) : ــ

١٣ محكمة التمييز – هي المحكمة التي نص عليها في ق نون تنظيم المحاكم النظامية وقانون اصــول
 المحاكمات الجزائية .

١ – الضباط

٢ - ضباط الصف

٣ — الشرطيـــين

المادة ؛ ــ تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي على الوجه الآتي . ــ

١ – بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي . –

ب -- الرتب النظامية للافراد دون رتبة ضابط هي / --

۱ – وکیسل

۲ – رقیسب

۱ – عریسف

.٤. – شرطي

Jejuico Sido

المادة ١٣ – تعدل المادة (٣٩) من القانون الاصلي بشطب كلمة (ضابط) الواردة فيها والاستعاضة عنهــــا بكلمة (وكيــــل) .

المادة ١٤ ــ تعدل المادة (٤٧) من القانون الاصلي بحدف كلمة (بالتقاعـــد) الواردة فيها .

المادة ١٥ ــ يلغى ١٠ جاء في المادة (٤٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

٤٨ ـــ يستحق الفرد الذي تنتهي خدمته لاى سبب عدا الاستقاله او الاحالة على التقاعد مكافأة تساوي حاصل ضرب راتبه الشهري الاخير مع كافة العلاوات في مجموع سنوات خدمته العامة بشرط ان لا تقل خدمته عن خمس سنوات .

المادة ١٦ ــ تعدل المادة (٧٢) من القانون الاصلي كما يلي : ـــ

١ -- بحذف عبارة (او الاحالة على التقاعد) الواردة في الفقرة (٤) منها .

٢ — باضافة عبارة (عن الحدمة) بعد كلمة (الاستغناء) الواردة في الفقرة (٤) منها .

٣ — باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (٦) منها : _ (من قبل محكمة الشرطة اذا كان الحكم يزيد عن الحبس لمدة ٨٩ يوما) .

٤ — باضافة الفقرتين التاليتين اليها برقم (٨ و ٩) : –

٨ ــ الاحالة على التقاعد (وتجرى احالة الضباط على التقاعد على اساس الراتب الاساسي لارتبه التي تلي رتبته مباشرة وفي ادنى مربوطها) .

٩ – الطرد من الحدمة بحكم من قبل محكمة الشرطة .

المادة ١٧ ـــ يلغى ما جاء في المادة (٧٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

٧٣ - أ _ يستغنى عن خدمة الفرد اذا كانت هنالك اسباب مقنعة وعادله .

ب ــ ويكون الاستغناء عن خدمة الفرد دون رتبة ضابط بقرار من المدير ، ويستغنى عن خدمة الضابط بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب الوزير بناء على توصية المدير على ان يقترن ذلك بالارادة الملكية السامية :

المادة ١٨ – تعدل المادة (٨١) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي : –

ح - يجوز للمدير ان يبت في قضايا المخالفات والجنح ، إمسا القضايا الاخسـرى فيحيلها الهم المستشار العدلي .

المادة ١٩ - تعدل المادة (٨٢) من القانون الإصلي على الوجه التالي : _

أ – بشطب كلمة (المتهم) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها يعبارة (المشتكي عليه).

ب ــ بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والإستعاضة عنه بما يلي : _

ب - يجوز لقائد المنطقة او الوجيلية النابعث في أجرائهم المخالفات والجنح التي لا تزيد العقوبة فيها عن الحبس مدة يتهوون أو الغوامة خفسنة وطشواين دينال . ٢

المادة ٢٠ ــ تعدل المادة (٨٥) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ج) منها : ـــ (لا سيما ما يتعلق منها بالاصول المتبعة لدى محاكم البداية) .

المادة — ٢١ تعدل المادة (٨٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي : ـــ

١ – بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي .

أ _ يحق للمدير بواسطة المستشار العدلي ، وللمتهم المحكوم عليـــه ان يطلب تمييز كافة الاحكام الجنائية التي تصدر عن محكمة الشرطة خلال مـــدة ثلاثين يومـــا من تاريخ تفهمه او تبليغه الحكم .

٣ – بالاستعاضة عن كلمة (تؤلف) الواردة في اول الفقرة (ب) منها بكلمة (تنعقد).

1470/11/18

احتين طلسلال

رئيس الوزراء ووزير الدفي ووزير الخارجيــة بـــالوكـــالــة میناء طیران سکاك وصفي التل عز الدين المفتى سمعان داود وزير الداخلية ووزير دولة بــرقوبريـــــــــــد البلديـــــــة والقرويـــة لشــــؤون رئاسة الوزراء الانشـــاء والتعمير عبد الوهاب انجالي قاسم الريماوي فضل الدلقموني سيف الدين الكيلاني

الاقتصاد الوطني الاشغال العامية احمد ابو قوره ذوقان الهنداوي يحي الخطيب حاتم الزعبي

وزيس الشـــؤون وزيـــــــر وزيــــــر وزيــــــر الاجتماعية والعمل لففت كمال اسهاعيل حجازي عبد الحميد شرف سعيد السدجاني جريس حداذين

نورالمسية للفلك منكث الملكة للفارونية ولماتمية

بمقتضى المادة ٢٦ من قانون المسكرات رقم ١٥ لسنة ١٩٥٣ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٦ نأمر بوضع النظام الاتي : –

نظام رقم (۱۰۷) لسنة ۱۹۲۵ نظام رسوم المسكرات المعدل

صادر بالاستناد الى الفقرة (أ) من المادة ٢٦ من قانون المسكرات وقم (١٥) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ _ يسمى هذا النظام (نظام رسوم المسكرات المعدل لسنة ١٩٦٥) و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يُلغى نظام تعديل رُسومُ المسكّرات رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ . المادة ٣ — تعدل رسوم المكوس المبينة في الجدول الملحق بقانون المسكرات رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣ كمايلي: —

		الرسوم بالدينار	نسوع الرخصسة
			١ - المصانع : -
		۲.	أ_ رخصة مصنع كحول
		4.	ب ــ رخضة مصنع مشروبات روحية
		.4	ج ـــ رخصه مصنع للروائح والزيوت العطرية
			ونقطير مياه الازهار والميــــاه العاديـــة
الاماكن	القدس	عمان	٢ – رخص البيع : –
الاخرى			۱ _ رخص بیعالمسکرات لاستهلاکها داخل
دينــار	دينار	دينار	المحل وخارجه
			أ ـــ المطاعم والمقاهي والفناذق التي يوجد
14	10	40	فيها مطاعم
.4	14	10	ب ـــ الفنادق التي لا يوجد فيها مطاعم
• 1	٠٨	٠٨	ج ـ الاماكن الاخرى
			٧ ــ رخصة بيع المسكرات للاستهلاك خارج
			المحل فقط:
		۸ .	أ ـــ في عمان والقدس .
		Y	ب ــ في غير ها
	دينار		
	40		٣ ــ رخصة بيع الكحول النقية والممزوجة
	• 1		 ٤ ـــ رخصة بيع الكحول الممزوجة فقط
	۰۰۰ فلس		ه – عن كل تصريح بتمديد ساعات البيع
÷ .	1.5		٦ – عن كل تصريح بمقتضى الفقرة (ب) من
			المادة (۲۱) من القانون
			المنافلة من المحصة بيع البيرا (فقط) في جميع الاماكن

نحق الحسيق للفعل ملك الملكة للفالانبدالهاتميه

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٦

. نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الاتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (۱ ٥) لسنة ١٩٦٥

قانون مؤقت معدَّل لقانون تسوية ديوان المزارعين

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٦٥) ويقرآ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل في القانون الاصلي .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من القانون الاصلى باضافة عبارة (وبنك الانشاء الاردني المحدود الضمان) الى اخـــر الفقرة (د) الوارذ تحت تعريف كلمة (دين) منها .

المحتبن بطسلال

1470/10/14

رثيس السوزراء ووزير الدفساع	وزیرالمواصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ووزيسر الخارجيسة بالسوكالسة وصفسي التسل	سمعان داود	عز الدين المفتي
الخليسة للشؤون وزيرالداخلية ووزيردولة		وزيــــــر الانشاء والتعمـــــير
القرويــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		سيف الدين الكيلاني
ر وزير	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــر الاقتصــــاد الوطني
التعلـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	یحی الحطیب دوقان	حاتم الزغبي
سر وزيـــــر دم دولــــه العــدلــــة		وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
رف سعيد الدجائي جريس حدادين	- T. T.	